



الحزام الاقتصادي لطريق الحرير

نتاج التاريخ والجغرافيا والمصلحة

3 يونيو 2014

ورقة بحث

ومقترح "اعلان بيكين"

طلال أبو غزالة



1. مقدمة :

لم يعد بمقدور أي دولة أن تحيا منعزلة عن محيطها الجغرافي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي فالعولمة تتطلب من الجميع التكيف والتعامل مع مؤثرات ليس في متناول أي دولة منفردة تفاديها لتحسين الاقتصاد والأمن القومي وتحقيق التنمية المستدامة .

لذلك فان تكوين ما يسمى بالعائلات الاقتصادية والتي تتكون من كتل وائتلاف مجموعة من الدول التي تلتقي في سياق جغرافي أو تاريخي أو استراتيجي ، وخصائص اقتصادية متوافقة، أصبح ضرورياً لكل دولة لأن متلازمة الاقتصاد والأمن على مستوى الدولة تتحقق وفقاً لهذه المتلازمة على مستوى الإقليم والمصالح المشتركة .

وليس مستغرباً أن تبادر الصين إلى إطلاق مبادرة لإحياء طريق الحرير الاقتصادي الصيني العربي مُعلنةً من بكين أن تحقيق حلم الصين الكبير عام 2049 وكذلك فان دول طريق الحرير تدرك بأن التشارك في بناء طريق الحرير الاقتصادي الصيني العربي سيحقق الاندماج الاقتصادي على مستوى أعلى بين العالم العربي، وشرقي آسيا، وجنوب شرق أوروبا، ويفتح مجالات جديدة للنمو الاقتصادي .

2. العلاقات العربية الصينية تاريخياً

يرجع تاريخ طريق الحرير إلى أكثر من ألفي سنة ويمتد طوله إلى أكثر من سبعة آلاف كيلومتر، وقد ربط الصين بالهند والإمبراطورية الفارسية والدول العربية واليونان القديمة وروما القديمة وعزز التبادلات الحضارية بين آسيا وأوروبا.

إن التبادلات العربية الصينية عميقة الجذور، يرجع تاريخها إلى أكثر من ألفي سنة، حيث كانت الاتصالات التجارية آنذاك مزدهرة والتبادلات الثقافية نشطة بين الطرفين .فكان "طريق الحرير " و"طريق العطور "طريقين رئيسيين يربطان الصين بالعالم العربي البعيد جدا عنها، لبيدأ "طريق



الحرير "من تشانغ آن (شي آن) اليوم ويسير غربا في وسط آسيا الوسطى ويخترق إيران حتى يصل إلى العراق وسوريا والأردن والعراق والسعودية.

أما طريق العطور و" طريق الحرير البحري"، فينطلق من الخطوط البحرية الجنوبية لقوانجو ويسير إلى الجنوب في البحر ثم يمر بمضيق ملقا وسريلانكا وبأقصى جنوب شبه الجزيرة الهندية حتى يصل إلى الخليج العربي أو البحر الأحمر، وكانت حركة التجارة على الجمال لا تنقطع في ذلك الوقت على طول "طريق الحرير البري"، بينما حركة السفن التجارية على "طريق الحرير البحري" مزدهرة جدا. وهما اللذان سهلا الاتصالات التجارية والتبادلات الثقافية بين الجانبين.

وفي السنوات الأخيرة، ازداد توسع التعاون بعدة مجالات بين الصين والدول العربية واخذ منحى بارز من تطور تجاوز المراحل. حيث قام وزراء مالية الدول الست لمجلس التعاون الخليجي بزيارة للصين في يوليو 2004 ووقعوا "اتفاقية اطار للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والتقني" مع الجانب الصيني. وفي العقد الماضي ارتفعت معدلات التبادل التجاري بين آسيا والشرق الأوسط أربعة أضعاف، ووفقا لإحصاءات صادرة عن وزارة التجارة الصينية، وصل حجم التجارة الثنائية بين الصين والدول العربية في عام 2012 إلى 222.4 مليار دولار أمريكي، بزيادة وصلت الى 12 ضعفا عما سُجل في عام 2002. وأصبحت الدول العربية سادس أكبر شريك تجاري للصين، مع بلوغ معدل نمو التجارة الثنائية في العام الماضي 13.5 بالمائة .

وبدا واضحا بعد الأزمة المالية العالمية توجه دول الخليج إلى الاستثمار في آسيا حيث ينتقل أيضاً ثقل الاستثمارات العالمية منذ سنين إيذانا بانتقال محور الجاذبية الاقتصادي إلى دول آسيا التي تتمتع بمعدلات نمو مرتفعة، كما أن الدول الآسيوية تجتمع في تدني مخاطر عملاتها واعتمادها على الصادرات مدعمة بأنظمة مصرفية منظمة وفاعلة.

ولقد رافق النهوض الآسيوي أن العالم العربي، والذي كان حتى فترة قريبة يعتمد على الصناعة الهيدروكربونية، أصبح يتوجه نحو التنوع الاقتصادي فشكلت المنتجات الميكانيكية والالكترونية والفائقة تكنولوجيا 57% من إجمالي حجم الصادرات الصينية إلى الدول العربية عام 2013.



ومن المتوقع أن لا تبقى التجارة بين الطرفين في البترول من جهة العالم العربي فقط حيث أن 40% من الصادرات الخليجية للصين ليست نفطية كما أن صادرات الصين مع الخليج تنمو بمعدل 30% سنوياً ، فالاستثمارات في الخليج في الكهرباء والطرق والاتصالات والمياه والزراعة والتعليم خلال عامين احتاجت إلى 500 مليار دولار، كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الصين إلى الخليج في ازدياد ، وعلى سبيل المثال فإن شركة زونجون* للإنشاءات استثمرت 100 مليون دولار في قطاع العقار في دبي في 2007 وشركة هواوي تستثمر في قطر والإمارات المتحدة والأردن، كما أن شركات صناعات الألمنيوم الصينية الحكومية تستثمر في مشروع سعودي للفوسفات وتتجه للاستثمارات في مدينة جازان الاقتصادية في السعودية.

ومن الجدير بالذكر على الصعيد المؤسسي إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي في عام 2004 ، ويسعى هذا المنتدى إلى تعزيز الحوار الحضاري بين الصين والدول العربية ويؤكد على احترام حق مختلف البلدان في اختيار الطرق التنموية وفقاً لإرادتها المستقلة.

3. الشراكة الاقتصادية

تحصل آسيا من خلال طريق الحرير على مصدر تزويد للطاقة ومصدر دخل إضافي كما تتمكن من جذب استثمارات كانت تذهب تقليدياً للغرب، بينما تحصل المنطقة على بضائع جيدة بأسعار أفضل وعائد أعلى للاستثمارات في الخارج بالإضافة إلى عمالة قوية جادة وكفؤة . وتستثمر الصين في كثير من المشروعات الكبيرة في دول آسيا الوسطى ، فأصبحت المواصلات في حاجة إلى التحسين ومن المتوقع أن يرتفع الطلب في الصين للطاقة الكهربائية في الفترة 2005-2030 بنسبة 5.4% سنوياً وهي خمسة أضعاف نسبة ارتفاع الطلب في الولايات المتحدة وبالتالي، يهدف بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير إلى تحسين توزيع التجارة وعناصر الإنتاج داخل المنطقة اعتماداً على البنية التحتية للمواصلات والمدن المركزية على طريق الحرير لتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة، الأمر الذي يهيئ الشروط لازدهار الحزام الاقتصادي على طريق الحرير وفتح طريق من المحيط الهادئ إلى بحر البلطيق لتشكيل شبكة نقل تربط شرقي آسيا بغربي آسيا وجنوبي آسيا لتسهيل التجارة والاستثمار في المنطقة على طريق الحرير.



ستحقق آسيا، في السنوات العشر القادمة، نمواً قوياً في الدخل والثراء مدعومة بسوقي عمل ورأس مال ديناميكيين يفوقا تلك في سوق " مجموعة الثمانية " كما أن التحول نحو المدن ونحو الطبقة الوسطى سيؤديان إلى زيادة الدخل المتاح والاستهلاك المحلي بنسب تفوق تلك في مجموعة الثمانية وسيكون هنالك بعض المخاطر ولكنها ليست مخاطر غير قابلة للتفادي أو الإدارة، وعلى مدى القرن الواحد والعشرين ستحقق آسيا والشرق الأوسط وضعاً أقوى عالمياً من الناحية الاقتصادية والسياسية.

تباعاً، فإن طريق التحرير الاقتصادي يتطلب وسيؤدي إلى الانتقال إلى إيجاد تكتل اقتصادي صيني عربي يقوم على مبادئ التكامل الاقتصادي، وتبادل المنافع والمصالح المشتركة، والسعي للتنمية الشاملة والمستدامة، وتحقيق مستويات أعلى في التنافسية العالمية.



4. اقتراحات إجرائية

أولاً: وضع خطة استراتيجية مشتركة للفترة (2015 - 2040) تحت ما يسمى "الخطة الاستراتيجية للشراكة الاقتصادية الصينية العربية" بهدف الوصول إلى نطاق واسع من التبادل التجاري براً وبحراً وجواً والكترونياً وإقامة استثمارات مشتركة تؤسس لإطلاق منظومة تجارية للسلع والخدمات خاصة بدول الطريق تراعي الأبعاد التنافسية مع القوى الاقتصادية العالمية والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية ضمن إطار تشريعي يؤمن ويسهل ذلك.

ثانياً: إنجاز شبكة للمواصلات والنقل كمتطلب أساسي لإيجاد بنية تحتية ملائمة لإثراء الطريق وتوفير ما يحقق نطاق أوسع للتنمية الاقتصادية .

ثالثاً: تشكيل هيئة عليا مشتركة للتخطيط الاقتصادي يكون من شأنها وضع الاستراتيجيات والسياسات الملائمة للمستجدات لإيجاد المرونة الكافية في إجراء التعديلات على الخطط الاستراتيجية والتنفيذية.

رابعاً: توسيع نطاق التعاون الحالي ليشمل مجالات جديدة تواجه التحديات التي تعيق مسار التنمية الاقتصادية في الدول العربية وأهمها: الطاقة بكافة أشكالها) نفط، متجددة)، تقنية المعلومات، والفضاء .

خامساً: إعداد أطر عامة لصيغة تشاركية مع مشاريع ومبادرات عالمية يمكن أن تتقاطع أهدافها مع أهداف المشروع الصيني العربي بما يضمن تحقيق نتائج أفضل .



سادساً: إصلاح وتطوير جميع مرافق البنى التحتية وفق تصور شمولي يلبي احتياجات التعاون الاقتصادي المشترك كما هو مخطط له مستقبلاً ويشمل ذلك: تطوير شبكة المواصلات والنقل الجوي والبري والبحري، تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، تطوير البنية التحتية الخاصة بالخدمات اللوجستية، تطوير البنية التشريعية لتتوافق مع متطلبات الخطة الاقتصادية والتنموية، تطوير البنية التحتية للتعليم والتدريب الفني والمهني، مراجعة السياسات المالية والنقدية بما يخدم المصالح المشتركة، تطوير البنية التحتية لإقامة سوق عمل مشتركة ومناطق حرة ومناطق تنموية... وغيرها .

سابعاً: التوجه إلى الاقتصاد المعرفي جنباً إلى جنب مع الاقتصاد التقليدي.

ثامناً: التعاون في مجال صنع المعرفة كوسيلة لصنع الثروة ذلك ان مستقبل الثروة هو في مجال المعرفة .

تاسعاً: التوجه إلى الاستثمار في السياحة والرياضة لما لها من أثر في تعريف العالم بدول الطريق وكنوزها الأثرية وخصائصها السياحية الجاذبة بالإضافة إلى أثر ذلك في تعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب .

5. مشاريع مقترحة لإثراء طريق الحرير :

(1) العاصمة الإلكترونية (الدول طريق الحرير :

مدينة إلكترونية تؤسس بشراكة من جميع الدول المعنية يشرف على إدارتها مجلس خبراء يمثل أعضاؤه الدول المشاركة. تقوم هذه المدينة على تقديم خدمات وبرامج التعليم والتدريب، والتبادل الثقافي، والتمكين الاجتماعي من خلال برامج أكاديمية جامعية، وبرامج تدريبية، ومنتديات ثقافية عن بُعد، وأدلة عمل إلكترونية موجهة للتنمية المجتمعية وتمكين المرأة والشباب. إضافةً لوحدة خاصة بتعزيز ممارسات وتطبيقات التجارة الإلكترونية، وتطبيقات الحكومة الإلكترونية ومناهج إجراء البحوث



والدراسات والتواصل مع مراكز البحث والتطوير والجامعات في العالم، بالإضافة إلى إدخال تطبيقات للتعليم في برمجيات الهواتف الذكية وأنظمة الاتصال وأجهزة الحاسوب والتقنية الرقمية، ويقدم ذلك في ثلاث لغات هي: العربية، والصينية، والإنجليزية .

(2) المعرض الدائم لمنتجات دول طريق الحرير :

معرض يتيح البيع المباشر وغير المباشر لمنتجات دول طريق الحرير سواء من السلع أو الخدمات يقام كل سنتين وفي كل دولة لإتاحة فرص التبادل التجاري، وجذب استثمارات جديدة، والوصول إلى أسواق خارجية) خارج سوق دول طريق الحرير .(ومن الأجدى أن يكون افتتاح المعرض متزامناً مع انعقاد المنتدى الاقتصادي الصيني العربي .

(3) مجلس طريق الحرير للثقافة والعلوم :

مؤسسة تقوم على إدارة ونشر المعرفة التي ينتجها العقل البشري وإتاحتها بشكل سهل في جميع المؤسسات التعليمية، والمراكز الثقافية، والأندية، وللجمهور في كافة دول الطريق وبلغات عدة من خلال دوريات متخصصة في مختلف المجالات الثقافية، والعلمية، والاجتماعية والتي يمكن توزيعها إلكترونياً من خلال مشروع العاصمة الإلكترونية .

(4) دليل " كيف تستثمر في طريق الحرير؟؟ " :

دليل يقدم معلومات وإرشادات حول الفرص الاستثمارية المتاحة أمام دول العالم ورجال الأعمال ضمن المشروعات الكبرى المدرجة على الاستراتيجية الصينية العربية للاستثمار المشترك، والفرص الاستثمارية المتاحة لدى رجال الأعمال في دول طريق الحرير .

(5) مشروع الوكالة الصينية للإنماء: CHINAID

مؤسسة تنموية لا تهدف إلى الربح تعمل على توظيف مواردها المالية الحكومية، والموارد المقدمة من القطاع الخاص ضمن إطار المسؤولية المجتمعية لشركات القطاع الخاص في مجال تقديم مساعدات فنية ولوجستية لمشروعات تنموية في دول طريق الحرير لمساعدة حكومات تلك الدول في الوصول إلى مستويات مقبولة في مجالات التنمية الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والزراعة، وتنويع مصادر الحياة والمياه، والبحث والتطوير .



(6) **حاضنات الأعمال للشباب الصيني العربي:**

حاضنات أعمال متخصصة في مجالات محددة تحتاجها اقتصاديات دول الطريق يملكها شباب عرب وشباب من الصين منتشرة في جميع دول الطريق بهدف دعم المشاريع الإنتاجية الريادية الصغيرة والمتوسطة (SME's) من خلال شراكة عربية صينية في رأس المال والإدارة والعوائد.

واضافة الى ذلك أقترح ما يلي:

(7) حيث أن الصين هي في مقدمة دول العالم في تقنية حلول الطاقة البديلة والمتجددة، وحيث أن المنطقة العربية هي في مقدمة العالم في انتاج النفط والغاز، فإن المصلحة تقتضي بحث مجالات التعاون واجراء ابحاث مشتركة من خلال الشراكة الصينية العربية على المستوى الحكومي والخاص.

(8) ان للاعلان والاشهار دور هام في بناء العلاقات، ولذلك قد يكون من المفيد تصميم ابداعي لرحلة طريق الحرير بشكل يبين نواحي التعاون الأكاديمي والعلمي والثقافي والاقتصادي في شكل مطبوعات وأفلام ومعلقات.

(9) ان المياه والغذاء هي من أهم المواضيع التي تعني الصين والمنطقة العربية، ولذلك قد يكون من المفيد انشاء تجمع لذوي العلاقة في الصناعة والأكاديميا والحكومة لصياغة مقترحات تناسب المصلحة الصينية العربية في حلول المياه والغذاء المستقبلية.

(10) قد يكون من المجدي انشاء بنك صيني عربي للاستثمار والتمويل للمشاريع المشتركة.

(11) ان خلق فرص عمل والاستفادة من رأس المال الاجتماعي لدى الطرفين العربي والصيني يستوجب تطوير برنامج تبادلي لتنمية تنقل البشر بين الصين والمنطقة العربية لأغراض الضيافة والسياحة والتجارة والعمل بشكل منظم ووفق سياسات محددة وبما يحقق التقارب بين الشعوب في المنطقتين.

24 مايو 2014

طلال أبوغزاله



الحزام الاقتصادي لطريق الحرير اعلان بكين

بالنظر لتلاقي المصالح الصينية مع دول العالم العربي، وتكاملها، وتوافقها، وانسجام تطلعاتها المستقبلية؛ تُعلن جمهورية الصين والدول العربية المشاركة عن رغبتها العمل لبناء منظومة تعاون صينية عربية في كافة مجالات النشاط الإنساني وصولاً إلى أرقى مستويات التعاون والتنسيق المشترك.

وتلتزم الصين وشركائها العرب بموجب هذا الإعلان بأن تكون العودة لطريق الحرير انطلاقةً للمستقبل الواعد الزاهر تأسيساً على تراثٍ عريق وعميق وصامد في وجه كل التغيرات على مدى الآلاف من السنين.

ومع التأكيد على أن إطار التعاون هذا يضع في مقدمة أهدافه خدمة المصالح المشتركة لدى شعب الصين العريق والشعوب العربية بمجملها، إلا أن هذه الشراكة تهدف إضافة لذلك للارتقاء بأسمى مبادئ التعامل بين الدول على أساس الاحترام المتبادل وصورن القيم الأخلاقية والإنسانية والشرائع السماوية والمواثيق الدولية والأعراف الحضارية بما يحقق السلام والأمان والازدهار والنمو ليس فقط لشعوب المنطقة المعنية بل ولشعوب العالم بأسره.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف النبيلة الراقية تعلن دولة الصين وشركاتها الاستعداد الكامل لوضع كل الطاقات الممكنة في خدمة هذا المشروع العظيم؛ ولتجنيد كل الإمكانيات البشرية والاقتصادية والموارد الوطنية والعلمية والمعرفية ضمن منظومة متكاملة هدفها صياغة أنماط جديدة من التعاون والشراكة والتنسيق؛ وعلى أن تضع الأجهزة المعنية في اعتبارها البحث الدائم عن أية مجالات وأفكار جديدة لخدمة هذه الغاية.

ويُعلن الشركاء في الختام عزمهم على تكليف المعهد الصيني للدراسات الدولية) بكين (ومنتدى تطوير السياسات الاقتصادية - ملتقى طلال أبوغزاله المعرفي) الأردن (لإعداد المقترحات التفصيلية لتحقيق غايات هذا المشروع .